



ANNUAL
REPORT
التقرير السنوي



البحرين

قمع الحرية والتجريد من الحقوق

تقرير توثيقي لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها السلطة في العام 2018

المحتويات

من نحن؟

الملخص التنفيذي

المحطة الأولى 1 يناير – 31 مارس

السلطة تزيد من وتيرة الاعتقالات التعسفية

السلطة القضائية تصدر أحكاماً تعسفية

التظاهر السلمي ممنوع، ومقموع

السلطة تعطل العمل السياسي السلمي وتفرض قيوداً على مؤسسات المجتمع المدني

المحطة الثانية 1 أبريل – 30 يونيو

السلطة تعتقل 152 مواطناً بينهم سيدتين

انطلاق 221 تظاهرة سلمية، والسلطة قمعت 14% منها

الحكم على 441 مواطناً بأحكام قاسية وصل مجموعها لـ6383 سنة

إسقاط جنسية 249 مواطناً عبر القضاء

تقارير الخارجية الأميركية تبرز الانتهاكات الحقوقية

المحطة الأولى 1 يناير – 31 مارس

السلطة تمعن في الاعتقالات التعسفية

انطلاق 221 تظاهرة سلمية، والسلطة قمعت 14% منها

الحكم على 39 مواطن في 15 قضية على الرغم من الإجازة القضائية

التضييق على الطائفة الشيعية مستمر

المحطة الرابعة 1 أكتوبر – 31 ديسمبر

الاعتقالات التعسفية، منهجية السلطة لتكميم الأفواه

انطلاق 96 تظاهرة سلمية والسلطة تتجاهل المتظاهرين

السلطة تحرم ممارسة العمل السياسي المنظم

النشطاء المضيق عليهم داخلياً يحصدون جوائز عالمية

التوصيات

من نحن؟

مركز البحرين لحقوق الإنسان منظمة بحرينية غير ربحية وغير حكومية، تم تأسيسها في العام 2002، وتتلخص مهام المركز في تشجيع ودعم الأفراد والجماعات لتكون سباقة في حماية حقوقها وحقوق الآخرين، والنضال لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وفقاً للمعايير الدولية. وذلك من خلال تعزيز الحريات والحقوق الأساسية المدنية والسياسية والاقتصادية، ومكافحة التمييز العنصري، ونشر ثقافة حقوق الإنسان بالإضافة للمساهمة في توفير الدعم والحماية للضحايا.

ويُعد المركز أحد أولى الجهات الحقوقية ذات المصداقية العالية والتي حصلت على دعم داخلي وخارجي لاستمرار نضالها من أجل تعزيز حقوق الإنسان في البحرين. وحصل المركز على العديد من الجوائز الدولية تقديراً له على جهوده وعمله على تحقيق رؤيته في بلد مزدهر ديمقراطي خالي من التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان.

للمزيد من المعلومات حول أنشطة مركز البحرين لحقوق الإنسان، وتحديثات الوضع الحقوقي في البحرين يمكنكم زيارة رابط الموقع www.bahrainrights.org الإلكتروني علماً بأن الرابط محجوب ، في مملكة البحرين.

المخلص التنفيذي

في 14 فبراير عام 2011 بدأت الحركة المطالبة بالديمقراطية وحق تقرير المصير في البحرين، حيث خرج عشرات الآلاف من المواطنين البحرينيين إلى الشوارع للمطالبة بإصلاحات سياسية ودفاعاً عن حقوق الإنسان الأساسية بما في ذلك الحق في حرية التعبير. إلا أن السلطات في البحرين تعتبر المشاركة في أنشطة حقوق الإنسان ضرباً من ممارسات عدم الولاء.

وفي الـ 15 من مارس 2011 أعلنت البحرين العمل بقانون الطوارئ والتي عطلت على أساسها العمل بمواد الدستور وتسليم زمام الأمور في البلاد لوزارة الدفاع والجيش مما يعد في حد ذاته تجاوز لمواثيق حقوق الإنسان التي تنص على حرية الرأي والتعبير والتي خرج المواطنون على أساسها في فبراير.

استمرت السلطة في البحرين وعلى مدى 8 أعوام في انتهاك حقوق الإنسان التي نصت عليها العهود والمواثيق الدولية، وخلال العام 2018 (يناير - ديسمبر) اعتقلت الأجهزة الأمنية 834 مواطناً على خلفية الوضع السياسي والحقوق المتدهور في البلاد. 86% من هذه الاعتقالات تمت بشكل تعسفي من خلال مدهمة غير قانونية للمنازل واعتقال المواطنين من الطرقات ونقاط التفتيش والمنافذ الحدودية حيث بلغت نسبة الاعتقالات عبر مدهمة المنازل فجراً 68% من مجموع الاعتقالات خلال العام 2018. ومن بين من تم اعتقالهم 100 طفل لم تتجاوز أعمارهم الـ 18 عاماً و9 نساء.

كما أمنت السلطة في حرمان المواطنين من التظاهر السلمي المكفول دولياً ففي الوقت الذي انطلقت فيه 800 تظاهرة سلمية في مختلف مناطق البحرين

وتنديداً بالانتهاكات المتواصلة، أقدمت الأجهزة الأمنية على قمع 20% من هذه التظاهرات باستخدام الغازات المسيلة للدموع وأحياناً باستخدام الطلقات "الرشية المعروفة بالـ"شوزن".

واستخدمت السلطة القضاء للانتقام من المعارضين لها أحياناً من خلال الزج بهم في قضايا مختلفة وأحيان أخرى من خلال تجريدهم من جنسيتهم وبالتالي من جميع حقوق المواطنة. فخلال العام أصدرت المحاكم الابتدائية أحكاماً في 76 قضية متعلقة بالوضع السياسي والحقوق في البلاد بالسجن بما مجموعه 6188 بحق 437 مواطناً. وغرامات تتجاوز في مجموعها 400 ألف دينار بحريني. وحكمت المحاكم بإسقاط جنسية 210 مواطناً والحبس المؤبد ضد 97 معتقل وإعدام 3. بينما أيدت محاكم الاستئناف أحكاماً في 53 قضية ضد 123 مواطناً بالسجن لسنوات يصل مجموعها لـ1186. وأيدت الحكم بإسقاط جنسية 25 مواطناً وإعدام 11 والحبس المؤبد ضد 12. أما محاكم التمييز فأيدت أحكاماً في 8 قضايا بالسجن 1444 عاماً ضد 126 مواطناً ومجموع غرامات تجاوزت 137 ألف دينار بحريني. وأيدت إسقاط جنسية 107 مواطناً وإعدام 11 مواطناً والحبس المؤبد ضد 4.

ويوثق التقرير انتهاكات أخرى مارستها السلطة في البحرين خلال العام 2018 وذلك من خلال رصد فريق التوثيق لتلك الانتهاكات. قد تكون هناك انتهاكات أخرى لم نستطع توثيقها أو رصدها بسبب خشية الأفراد من التوثيق والإفصاح عن الانتهاكات التي تعرضوا لها تجاوزاً للانتقام من قبل السلطة.

منهجية البحث

يعتمد التقرير بشكل رئيسي على تلخيص وذكر لحالات انتهاكات تم توثيقها من قبل فريق الرصد والتوثيق في "مركز البحرين لحقوق الإنسان"، إضافةً للرصد اليومي لمجريات الأحداث التي تدخل ضمن نطاق ممارسة الحقوق والحريات والإجراءات التعسفية التي تقابلها والتي تقوم بها الأجهزة الحكومية ومنتسبيها في البحرين.

في بعض الإحصائيات ولانعدام المصدر المحايد، عمدنا لرصد البيانات من الصحف اليومية لجهات محسوبة على الجهات الرسمية.

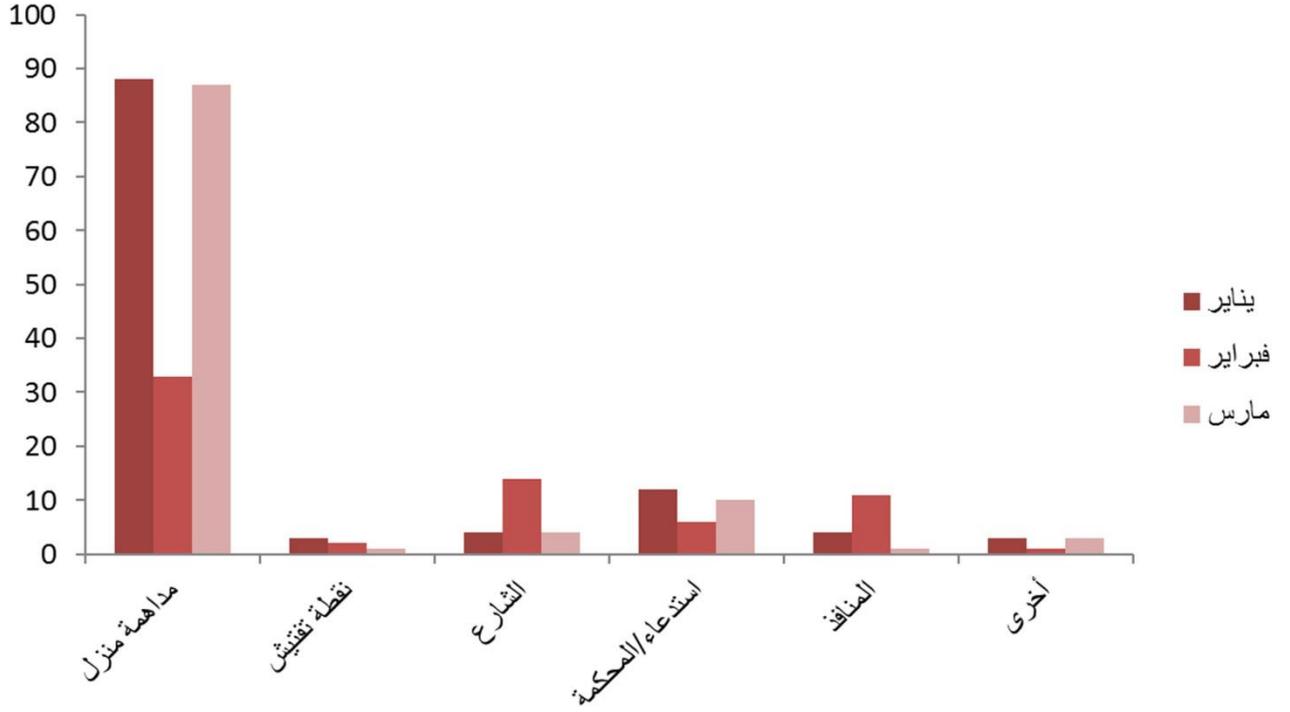


المحطة الأولى

1 أبريل – 30 يونيو

السلطة تزيد من وتيرة الاعتقالات التعسفية

خلال الربع الأول من العام 2018 (1 يناير - 31 مارس) اعتقلت السلطة في البحرين 287 مواطنًا من بينهم 46 طفل لم تتعدى أعمارهم الـ18 عامًا وامرأة واحدة. وكانت 88% من هذه الاعتقالات تمت بشكل تعسفي من خلال مدهمات غير قانونية للمنازل فجراً، واعتقال البعض من نقاط العبور (المطار، جسر الملك فهد) أو نقاط التفتيش. كما تم اعتقال بعضهم من الشارع حيث يتم ملاحقة بعض المتظاهرين أثناء خروج المسيرات اليومية أو ملاحقة المطلوبين الذين فضلوا الاختفاء عن أعين منتسبي وزارة الداخلية لتحاشي الاعتقال والتعذيب.



ويتضح من الرسم البياني وعلى مدى شهور الربع الأول من العام 2018 تفشي سياسة الاعتقالات التعسفية عبر مداهمة المنازل فجراً من دون إبراز أمر بالقبض أو حتى ما يثبت وجود إذن قانوني بالتفتيش. وعادةً ما يخلف منتسبي الأجهزة الأمنية خلفهم دماراً وفوضى بعد عمليات التفتيش التي يقومون بها ويشهد الربع الأول من كل عام تظاهرات سلمية تدعو لها مجاميع شبابية تنديداً بفض الاعتصام السلمي لمرتين الأولى في فبراير والثانية في منتصف مارس .

ومن بين من تم اعتقالهم 4 شيوخ دين وهم كل من محمود العالي، حمزة الديري، سيد عدنان، سيد هاشم، وعيسى المؤمن والذين تم اعتقالهم بسبب تهمة متعلقة بالحق في حرية الرأي والتعبير.

وفي 21 فبراير 2018، اعتقلت المواطنة جلييلة السيد أمين من قاعة المحكمة بعد أن أيدت المحكمة حكماً ضدها بالسجن لمدة عام، وغرامة ألف دينار ومصادرة كافة أجهزتها الإلكترونية. وقد اعتقلت الأخيرة لاستكمال ما تبقى من الحكم الصادر بحقها بعد اتهامها بإساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، وهي القضية التي تتعلق مباشرة بحق الأفراد في حرية الرأي والتعبير.

السلطة القضائية تصدر أحكاماً تعسفية

أصدرت المحاكم البحرينية (الابتدائية، الاستئنافية، التمييز) أحكاماً بحق 212 مواطناً في 34 قضية متعلقة بالوضع السياسي والحقوق في البلاد بمجموع أحكام يصل لـ 2338 عام وغرامات مالية تتجاوز في مجموعها 122 ألف دينار بحريني. ومن بين هذه الأحكام أصدرت المحكمة أحكاماً بالموءد ضد 38 شخص، إضافة إلى الحكم بإعدام 10 وإسقاط جنسية 93 مواطناً.

* الحكم بإعدام 10 مواطنين في قضايا مختلفة إحداهن من خلا

محكمة عسكرية

في 29 يناير 2018 أيدت محكمة التمييز حكم الإعدام على المعتقل ماهر الخباز. وكانت المحكمة قد أيدت الحكم بإعدام المعتقل ماهر عباس بعد أن وجهت له النيابة العامة تهمة قتل شرطي عمدًا مع سبق الإصرار، باستعمال مقذوف ناريّ حارق. يذكر أنّ منظّمة العفو الدوليّة² قد طالبت في نداء عاجل بإلغاء حكم الإعدام الصادر بحقّ ضحية التعذيب ماهر عباس الخباز، وإعلان وقف رسميّ لتنفيذ الإعدامات بغية إلغاء هذه العقوبة.

وفي 31 يناير 2018 أصدرت المحكمة الكبرى الجنائية الرابعة³ حكمًا على 60 مواطن في قضية الانضمام لجماعة إرهابية، إذ حكمت بالإعدام وإسقاط الجنسية على معتقلين اثنين، وبالسجن المؤبد وإسقاط الجنسية على 19 مواطن، والسجن 15 سنة وإسقاط الجنسية على سبعة عشر متهمًا، وبالسجن 10 سنوات وإسقاط الجنسية على تسعة متهمين، وقضت ببراءة متهمين اثنين مما أسند إليهما من تهم.

وفي 1 فبراير 2018، أصدرت المحكمة الكبرى الجنائية الرابعة حكمها بالإعدام لمعتقل والسجن المؤبد لثلاثة عشر والسجن خمسة عشر سنة لثمانية والسجن خمس سنوات لمتهمان والحبس ثلاث سنوات لمتهمان وإسقاط الجنسية عن خمسة وعشرون متهم وإلزام إثنان وعشرون.

فمتهم بدفع قيمة التلفيات عما أسند إليهم من تهم وبمصادرة المضبوطات. وذلك بعد أن وجهت لهم تهمة إحداث تفجير في منطقة أبوصبيع والذي أودى بحياة أحد رجال الأمن وإصابة آخرين من رجال الأمن ومدنيين .

وفي 21 فبراير، أصدرت محكمة الاستئناف العليا العسكرية حكمها في الطعون المقدمة على الحكم الابتدائي الصادر في قضية تشكيل الخلية الإرهابية وإرتكاب عدد من الجرائم الإرهابية الأخرى، حيث قضت المحكمة برفض الاستئنافات المقدمة من 4 متهمين وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة الإعدام عن تهمة الشروع في القتل والتحريض عليه وإسقاط جنسيتهم⁴. ووقف الاستئناف المقدم من النيابة العسكرية ضد محكومين آخرين لكون الحكم بالإدانة قد صدر غيابياً.

الجدير بالذكر أن المعتقلين المتهمين في هذه القضية كانوا قد ادعوا في وقت سابق تعرضهم للتعذيب سوء المعاملة ناهيك عن ما وثقه "مركز البحرين لحقوق الإنسان" من تعرض المعتقلين للإخفاء القسري، وعدم تمكينهم من التواصل مع العالم الخارجي أو مع محاميهم كما تنص عليه العهود والمواثيق الدولية.

*** التمييز تؤيد حكماً بالسجن مع وقف التنفيذ بحق الشيخ عيسى**

قاسم⁵

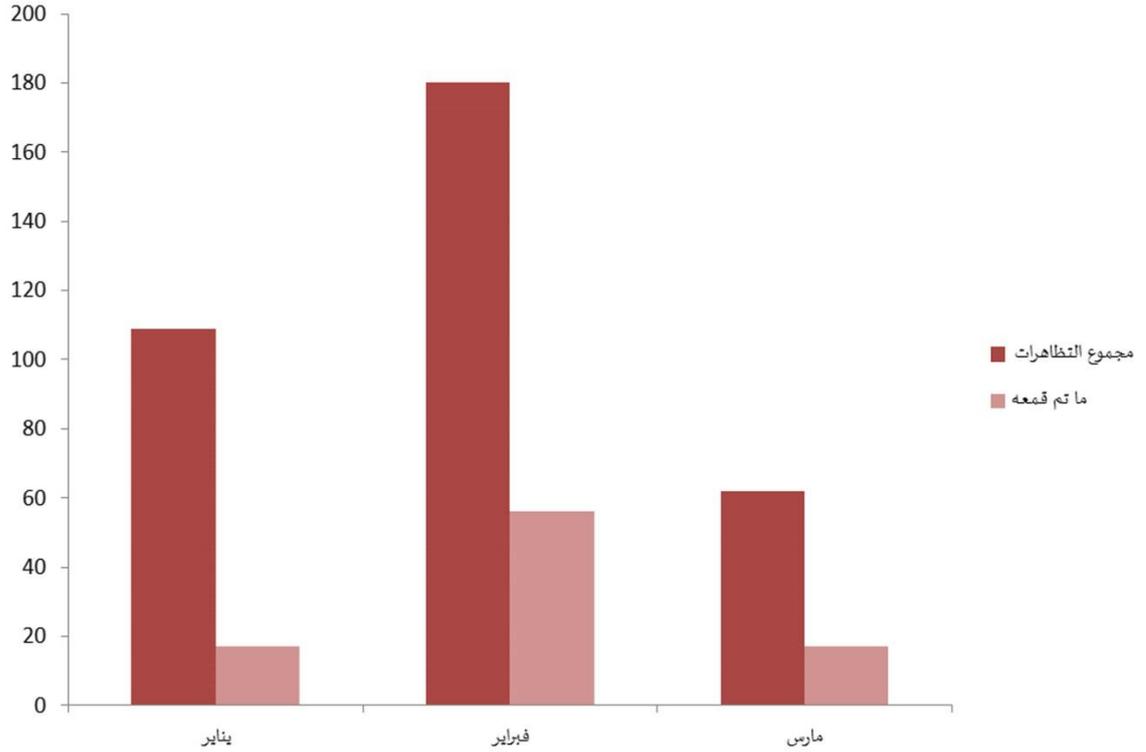
أيدت محكمة التمييز الإثنين 29 يناير 2018 الحكم الأولي بسحب الجنسية من رجل الدين الشيعي البارز والقيادي في المعارضة الشيخ عيسى قاسم

وحبسه لمدة سنة مع وقف التنفيذ. وكان قاسم قد خضع للإقامة الجبرية بعد الحكم الأولي الذي صدر بحقه في العام 2016 بعد اتهامه بخدمة مصالح أجنبية وجمع أموال بطرق غير قانونية وإجراء عمليات غسل أموال عليها، وشمل الحكم غرامة بـ265 ألف دولار لقاسم واثنين معه في القضية ذاتها ناهيك عن مصادرة الأموال والممتلكات التي جرى التحفظ عليها.

التظاهر السلمي ممنوع، ومقموع

بحسب إحصاءات فريق الرصد والتوثيق في "مركز البحرين لحقوق الإنسان"، فإن 351 تظاهرة سلمية كانت قد انطلقت في الربع الأول من العام 2018، قام منتسبي وزارة الداخلية بقمع 90 تظاهرة منها وتفريق المتجمهرين باستخدام الغازات المسيلة للدموع، كما يحرم التواجد الأمني المكثف معظم التظاهرات السلمية من الإنطلاق خشية التعرض للاعتقال.

في الرسم البياني أدناه، تفاصيل التظاهرات السلمية التي انطلقت وقمعت خلال أشهر الربع الأول الثلاثة:



السلطة تعطل العمل السياسي السلمي وتفرض قيوداً على مؤسسات المجتمع المدني

* حل جمعيتي الوفاق الوطني الإسلامية⁶ وجمعية العمل الوطني

الديموقراطي⁷

في 19 فبراير 2018 أغلقت محكمة التمييز، ملف جمعية الوفاق قضائياً بشكل نهائي، بعد أن أصدرت حكماً بتأييد حكم حل الجمعية وتصفية حساباتها وأيلولتها لملكية الدولة. وقضت محكمة التمييز في حكمها النهائي بتأييد الحكم بحلها ورفض الاستئنافين المقدمين من وزارة العدل والجمعية وإلزام الطاعنين بالمصاريف .

وتعود القضية إلى 14 يونيو 2017 عندما أقام وزير العدل دعوى أمام المحكمة الإدارية يطالب فيها بغلق مقار جمعية الوفاق والتحفظ على جميع حساباتها وأموالها الثابتة والمنقولة وتعليق نشاطها. وذلك لقيامها -بحسب ادعاء وزير العدل- بممارسات استهدفت مبدأ احترام حكم القانون وأسس المواطنة المبنية على التعايش والتسامح واحترام الآخر، وتوفير بيئة حاضنة للإرهاب والتطرف والعنف، فضلاً عن استدعاء التدخلات الخارجية في الشأن الوطني وفي 19 مارس 2018، رفضت محكمة التمييز طلباً مستعجلاً بوقف تنفيذ حكم حل جمعية العمل الوطني الديمقراطي "وعد" وتصفية أموالها وأيلولتها إلى خزينة الدولة، وأعدت الملف للمكتب الفني لإيداع مذكرة برأيهم القانوني. وكانت محكمة الاستئناف قد أيدت في وقت سابق الحكم الصادر بحل

الجمعية وتصفية أموالها.

وكانت وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف قد قامت برفع دعوى قضائية بطلب حل جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد)، وذلك في ضوء ما ارتكبهته الجمعية –بحسب ادعاء الوزارة- من مخالفات جسيمة تستهدف مبدأ احترام حكم القانون، ودعم الإرهاب وتغطية العنف من خلال تمجيدها محكومين في قضايا إرهاب بالتفجير واستخدام الأسلحة والقتل نتج عنها استشهاد وإصابة عدد من رجال الأمن، وتأييدها جهات أُدينت قضائياً بالتحريض على العنف وممارسته، والترويج وتحبيذ تغيير النظام السياسي في البلاد بالقوة.

*** تفعيل قانون العزل السياسي وحرمان مواطنين من حقوقهم**

السياسية

وافق مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ 20 فبراير 2018 على مقترح بقانون يقضي بحرمان قيادات وأعضاء الجمعيات السياسية الفعليين المنحلة بحكم نهائي لارتكابها مخالفة جسيمة لأحكام دستور المملكة أو أي قانون من قوانينها من حق الترشح في الانتخابات البلدية والنيابية. وينص المقترح أيضاً على حرمان كل من تعمد الإضرار أو تعطيل سير الحياة الدستورية أو النيابية وذلك بإنهاء أو ترك العمل النيابي بالمجلس أو تم إسقاط

عضويته لذات الأسباب من حق الترشح. الأمر الذي يعني حرمان أكثر من 70 ألف مواطن بحريني من حقوقهم السياسية في مخالفة صريحة لبنود واتفاقيات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

الحكومة تستخدم الجنسية كسلاح لمعاقبة المعارضة

أسقطت المحكمة في الربع الأول من العام 2018 جنسية 93 مواطن، 75 منهم بحكم ابتدائي، و16 من خلال محكمة الاستئناف و2 عن طريق محكمة التمييز. كما قامت بترحيل 20 مواطناً بحرينياً بينهم امرأة إبعاداً نهائياً عن البلاد بعد أن أسقطت جنسيتهم في وقت سابق.

وفي 19 مارس 2018، رفضت محكمة التمييز طلباً مستعجلاً بوقف تنفيذ حكم حل جمعية العمل الوطني الديمقراطي "وعد" وتصفية أموالها وأيلولتها إلى خزينة الدولة، وأعدت الملف للمكتب الفني لإيداع مذكرة برأيهم القانوني. وكانت محكمة الاستئناف قد أيدت في وقت سابق الحكم الصادر بحل الجمعية وتصفية أموالها.

فقد أيدت المحكمة في 25 يناير 2018 الحكم الصادر بإبعاد عشرة مواطنين مسقطه جنسيتهم عن البلاد وتغريم كلٍ منهم مبلغ مئة دينار، وذلك بحجة مخالفتهم "قانون الهجرة والإقامة"⁹ بعد أن أسقطت جنسياتهم تعسفياً في 6 نوفمبر 2012 بقرار من وزارة الداخلية ودون إحالتهم للقضاء. وكانت المحكمة

الصغرى الجنائية قد قضت في أكتوبر 2014 بإبعاد عشرة مواطنين بعد طعنهم في قرار الداخلية أمام القضاء وهم مريم السيد إبراهيم، إسماعيل خليل درويش، إبراهيم خليل درويش، عدنان أحمد علي حاجي، حبيب درويش موسى غلوم، السيد عبد النبي عبدالرضا الموسوي، سيد عبدالأمير عبدالرضا الموسوي، إبراهيم غلوم حسين كريهي، السيد محمد علي عبدالرضا، وتيمور كريهي .

وقالت هيومن رايتس ووتش¹⁰ ، إن السلطات في البحرين رحلت ثمانية مواطنين بعد أن أيدت محكمة الاستئناف حكمًا لمحكمة أدنى صدر في 2012 ووجدت تسعة أشخاص من جنسيتهم وأمر بترحيلهم. وأضافت هيومان رايتس ووتش أن هؤلاء الأشخاص هم بين 31 ناشطا ومدافعا عن حقوق الإنسان تم سحب جنسياتهم في نوفمبر 2012 بتهمة أنهم "يضررون بأمن الدولة". وخمسة منهم "يحملون جنسية مزدوجة، ما ترك أغلبية من تأثروا بقرار عام 2012 بلا جنسية". الأمر الذي دفع مديرة قسم الشرق الأوسط في "هيومن رايتس ووتش" سارة ليا ويتسن للتصريح بـ "سقطت ادعاءات السلطات البحرينية بالتعددية والتسامح مع المعارضة مع نزعها الواضح لجنسية مواطنين لا ترغب فيهم". وأضافت إن "البحرينيين الذين يجرؤون على الدعوة إلى التغيير لا يواجهون خطر الاعتقال التعسفي والتعذيب فحسب، بل كذلك التحول إلى "بدون (جنسية) والترحيل إلى مستقبل مجهول.

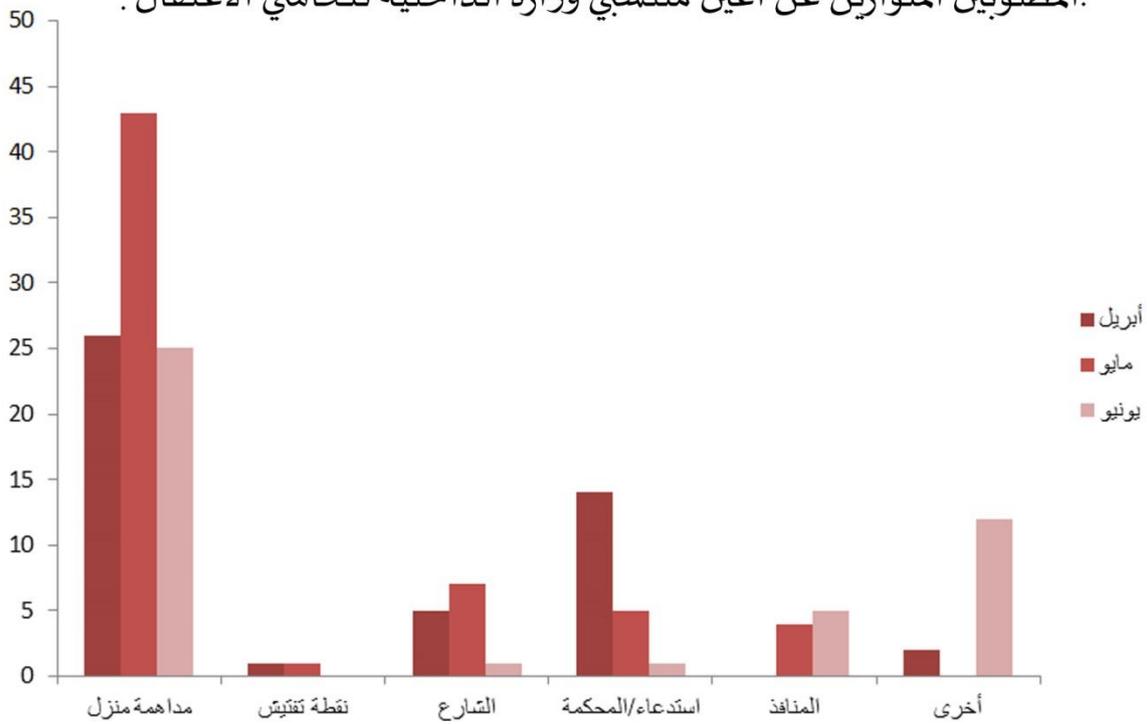
A woman in a black hijab and abaya is holding a white and red flag. She is surrounded by riot police in helmets and shields. The scene is outdoors on a paved surface.

المحطة الثانية

1 أبريل – 30 يونيو

السلطة تعتقل 152 مواطناً بينهم سيدتين

خلال الربع الثاني من العام 2018 (1 أبريل – 30 يونيو) اعتقلت السلطة في البحرين 152 مواطناً من بينهم 14 طفلاً لم تتعدى أعمارهم الـ 18 عاماً وسيدتين. وكانت 87% من هذه الاعتقالات تمت بشكل تعسفي من خلال مدهمات غير قانونية للمنازل فجراً، واعتقال البعض من نقاط العبور (المطار، جسر الملك فهد) أو نقاط التفتيش. كما تم اعتقال بعضهم من الشارع حيث يتم ملاحقة بعض المتظاهرين أثناء خروج المسيرات اليومية أو ملاحقة المطلوبين المتوارين عن أعين منتسبي وزارة الداخلية لتحاشي الاعتقال.



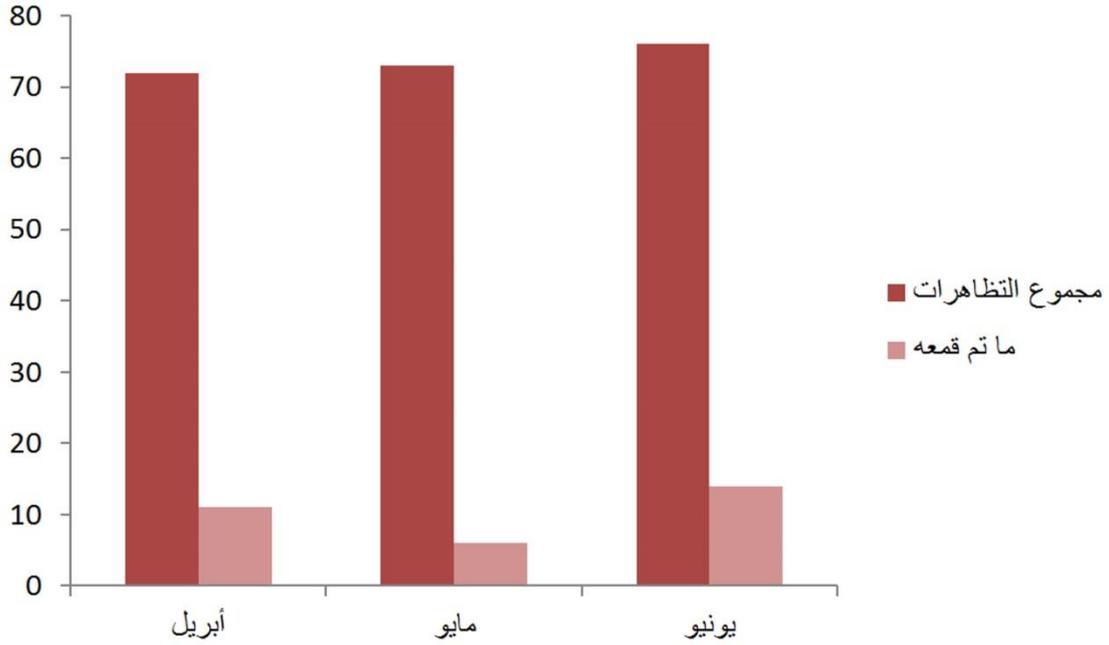
ويتضح من الرسم البياني وعلى مدى شهور الربع الثاني من العام 2018 بأن الاعتقالات التعسفية عبر مدهمة المنازل فجراً من دون إبراز أمر بالقبض أو حتى ما يثبت وجود إذن قانوني بالتفتيش هي المنهجية السائدة التي يستخدمها مأموري القبض الذين عادةً ما يخلفون دماراً وفوضى بعد عمليات التفتيش التي يقومون بها.

ومن بين من تم اعتقالهم شيخ الدين والخطيب الشيعي المعروف عبد الأمير الكراني بسبب تهمة متعلقة بالحق في حرية الرأي والتعبير. كما أقدمت السلطات في 17 مايو 2018 على اعتقال زكية البربروري (28 سنة)، وفاطمة داوود حسن (19 سنة) بشكل تعسفي بعد مدهمة منزلهم في قرية النويدرات فجراً وبشكل غير قانوني وتم خلال المدهمة تفتيش المنزلين تفتيشاً دقيقاً ومصادرة بعض الممتلكات والمقتنيات الخاصة.

انطلاق 221 تظاهرة سلمية، والسلطة قمعت 14% منها

رصد فريق "مركز البحرين لحقوق الإنسان" انطلاق 221 مسيرة سلمية خلال الفترة الممتدة بين 1 أبريل و 30 يونيو 2018، غير أن الأجهزة الأمنية قمعت 31 مسيرة منها باستخدام الغازات المسيلة للدموع.

ويوضح الرسم البياني التالي تفاصيل إحصاءات المسيرات خلال الأشهر الثلاثة:



الحكم على 441 مواطناً بأحكام قاسية وصل مجموعها لـ 6383 سنة

خلال الربع الثاني من العام 2018 (1 أبريل – 30 يونيو)، حكمت محاكم البحرين (الابتدائية، الاستئناف، التمييز) ضد 441 مواطناً بسنوات يصل مجموعها لـ 6383 سنة، في 35 قضية متعلقة بالوضع الحقوقي والسياسي المتردي في البلاد. ومجموع غرامات يتجاوز 440 ألف دينار بحريني. وكانت المحكمة قد أصدرت أحكاماً بالسجن المؤبد ضد 75 مواطناً، وإعدام 9 معتقلين، وإسقاط جنسية 249 مواطناً. وبحسب الرصد فإن أحكام الإعدام الصادرة كانت جميعها عبر محكمة التمييز.

* الاستئناف تؤيد الحكم الصادر بحق نبيل رجب¹¹

رفضت محكمة الاستئناف العليا الجنائية الطعن المقدم من رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب على حكم بسجنه 5 سنوات بعد اتهامه بإذاعة أخبار وإشاعات كاذبة ومغرضة في زمن الحرب، وإهانة دولة أجنبية وإهانة وزارة الداخلية. وذلك إثر تغريدات له نشرها عبر حسابه في موقع التواصل الاجتماعي تويتر انتقد فيها مشاركة البحرين في الحرب على اليمن وتغريدات أخرى تناول فيها ما وثقه أثناء تواجده بسجن جو المركزي من تعذيب كان قد تعرض له بعض المعتقلين.

* تأييد أحكام بالإعدام ضد 9 مواطنين، بينهم 7 معتقلين

أيدت محكمة التمييز العسكرية في 25 أبريل 2018، الحكم الصادر بحق 6 مواطنين بحرينيين بنهم عسكري بالإعدام، بعد اتهامهم بالشروع في قتل القائد العام، علماً بأن إثنين من المتهمين في القضية كان قد صدر الحكم بحقهم غيابياً.

وفي اليوم التالي، صرح رئيس القضاء العسكري بأن الملك قد صادق على حكم محكمة التمييز العسكرية الصادر بحق المعتقلين في قضية الشروع في قتل القائد العام وأمر بتخفيف عقوبة الإعدام الصادرة بحق 4 منهم إلى السجن المؤبد.

وفي 21 مايو 2018، أيدت محكمة التمييز حكم الإعدام الصادر بحق معتقلين اثنين في قضية قتل النقيب محمد نافيد بمنطقة كرباباد. وفي 4 يونيو 2018،

أيدت ذات المحكمة حكماً بإعدام مواطن في قضية تفجير العكر وقتل مدنيين .

*** براءة أمين عام جمعية الوفاق الوطني الإسلامية الشيخ علي سلمان**

ورفيقيه من تهمة التخابر مع قطر

برأت المحكمة الكبرى الجنائية في 21 يونيو 2018، أمين عام جمعية الوفاق الوطني الإسلامية الشيخ علي سلمان ورفيقيه النائبين السابقين عن كتلة الوفاق علي الأسود والشيخ حسن سلطان من تهمة التخابر مع قطر .
وجاء الحكم بعد جلسات محاكمة وجهت من خلالها النيابة العامة لسلمان ورفيقيه اتهامات بالسعي والتخابر مع دولة أجنبية (في إشارة لقطر)، ومع من يعملون لمصلحتها للقيام بأعمال عدائية ضد البحرين، وتسليم وإفشاء سر من أسرار الدفاع لدولة أجنبية، وإذاعة أخبار وبيانات مغرضة في الخارج حول الأوضاع الداخلية للدولة، من شأنها النيل من هيبتها واعتبارها.

إسقاط جنسية 249 مواطن عبر القضاء

أصدرت المحاكم في البحرين خلال الربع الثاني من العام 2018، 14 حكماً بإسقاط جنسية مواطنين وصل مجموعهم لـ 249 مواطن. وكانت 7 أحكام قد صدرت بحق 135 مواطن من خلال المحاكم الابتدائية، وحكمين ضد 9 مواطنين من خلال محاكم الاستئناف و5 أحكام ضد 105 مواطن من خلال محاكم التمييز.

في 16 مايو 2018، أصدرت المحكمة الكبرى الجنائية الرابعة أحكاماً ضد 115 مواطناً، بعقوبات تتفاوت ما بين الحبس 3 سنوات والسجن المؤبد؛ لإدانتهم بالتخابر مع جهتين خارجيتين هما الحرس الثوري الإيراني وكتائب حزب الله العراقي والتدرب لديهم على استعمال الأسلحة والمفرقات، وتشكيل جماعة إرهابية باسم "كتائب ذوالفقار"، فيما برأت 23 متهماً الباقين مما نسب إليهم من اتهامات، كما برأت 4 من المدانين من بعض التهم المسندة إليهم. وقضت المحكمة بإسقاط الجنسية البحرينية عن المتهمين المدانين جميعاً وعددهم 115 متهماً، وأمرت بمصادرة المضبوطات.

وقد علقت مُديرة البحوث في المكتب الإقليمي لمنظمة العفو الدولية في بيروت لين معلوف¹² قائلةً: إنَّ إسقاط المحاكم البحرينية الجنسية عن 115 مواطناً يُعد من أكثر الأحكام تعسفاً حتى الآن، وهو دليل جديد على أنَّ سلطات البحرين لا تولي أيَّ اعتبار للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وطالبت من سلطات البحرين بإيقاف عمليات التهجير التعسفي المخطط لها عبر إسقاط الجنسيات، مؤكدةً إنَّ إسقاط الجنسيات عن المواطنين وتحويلهم إلى «عديمي الجنسية» يُعد انتهاكاً للقانون الدولي. وأكدت منظمة العفو الدولية أنها قامت بتوثيق حالات التعذيب وسوء المعاملة التي أدت إلى الاعترافات التي حوكم هؤلاء المواطنين بسببها، مضيفةً أنه ومنذ عام 2012 تم تجريد 718 شخصاً من جنسيتهم البحرينية، بما في ذلك 231 منذ بداية عام 2018، كما تم طرد بعضهم قسراً من البحرين.

تقارير الخارجية الأميركية تبرز الانتهاكات الحقوقية التي تمارسها الحكومة في البحرين ضد المواطنين

* المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والأمانة العامة للتظلمات في

البحرين لم تمنع الانتهاكات ولا حققت فيها بشكل مجد

نشرت الخارجية الأمريكية¹³ على موقعها تقريرها السنوي حول ممارسات حقوق الإنسان في كافة دول العالم لعام 2017. وتطرق التقرير لمجموعة من القضايا من ضمنها الحرمان التعسفي من الحياة وغيره من عمليات القتل غير المشروع أو ذات الدوافع السياسية، وأشار التقرير لوجود تقارير وشهادات عن قيام قوات الأمن البحرينية بعمليات قتل تعسفية أو غير قانونية. وفي ذات السياق لفت التقرير إلى الكثير من الأحداث من ضمنها اقتحام الدراز. وأشار التقرير أيضًا إلى حالات الوفيات التي حدثت في السجون، والتي سجّلت بين العامين 2016 و 2017 و 8 وفيات. ونقل التقرير أيضًا مزاعم الحكومة البحرينية بالتحقيق في وفيات السجون غير أنها لم تقدم أية تحديثات بهذا الشأن.

أما فيما يتعلق بالتعذيب وسوء المعاملة في السجون فقد أفاد التقرير بوجود شهادات من منظمات حقوقية ومعتقلين سابقين تثبت وجود حالات تعذيب وسوء معاملة. حيث ادعى النشطاء تزايد حالات التعذيب بعد إعادة سلطة الاعتقال لجهاز الأمن الوطني. وذكر التقرير عدّة حالات تعذيب من ضمنها حالة الناشطة الحقوقية ابتسام الصايغ، التي تم استدعاؤها للتحقيق وتعرّضت

للتعذيب الجسدي والنفسي والاعتداء الجنسي، وتهديدها باغتصاب ابنتها وتعذيب زوجها.

وجاء في التقرير أن منظمات حقوقية أفادت أن السلطات أخضعت الأطفال تحت سن الـ 15 لأشكال مختلفة من سوء المعاملة، بما في ذلك الضرب والصفع والركل والإساءة اللفظية، وأضاف أنّ وزارة الداخلية البحرينية أبلغت عن اعتقال 35 طفل دون سن الـ 15 بين يناير وسبتمبر. وفي سبتمبر، كان هناك 26 طفلاً في مركز رعاية الأحداث في انتظار المحاكمة، في حين يقضي 19 آخرون الأحكام الصادرة ضدهم.

وتطرق التقرير لظروف السجن ومراكز الاحتجاز، حيث لفت التقرير إلى وجود اكتظاظ في مرافق الاحتجاز، إضافةً لعدم توفر المياه للشرب والغسيل، ووجود نقص في مرافق الاستحمام، والحالة غير الصحية العامة للمرافق. وقام السجناء في سجن جو بالكثير من الإضرابات عن الطعام طوال العام احتجاجاً على ظروف الاعتقال وانعدام الحرية الدينية وسوء الوصول إلى الخدمات الصحية.

ولفت التقرير أنّ الحكومة في البحرين سمحت للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان -جهة شبه حكومية- والأمانة العامة للتظلمات بالتحقيق في أوضاع السجون، لكن منظمات حقوق الإنسان شككت في استقلالية هذه المؤسسات، وذكرت أنها لم تحقق أو تمنع أي انتهاكات بشكل مجدٍ.

*الخارجية الأميركية¹⁴ في تقريرها حول الحريات الدينية: المواطنون

الشيعة في البحرين لا يزالون يتعرضون للتمييز

أكد تقرير وزارة الخارجية الأميركية الصادر في 31 مايو بأن الحكومة في البحرين مستمرة في اضطهاد غالبية المواطنين الشيعة في البحرين من منطلق ديني. وأشار التقرير إلى استمرار الحكومة في التضييق على الحريات الدينية من خلال استدعاء واعتقال رجال الدين، ونشطاء المجتمع المدني والساسة المعارضين من الطائفة الشيعية.

وذكر التقرير تحديداً ما تعرض له الشيخ عيسى قاسم وهو أحد أبرز القادة السياسيين الشيعة في المعارضة البحرينية حيث فرضت الشرطة قيوداً أمنية على الوصول إلى قرية الدراز التي يقطنها قاسم بعد اعتصام حول منزله احتجاجاً على إسقاط جنسيته. كما أشار التقرير لما حدث في 23 مايو عندما أقدمت وزارة الداخلية على فظ الاعتصام بالقوة مما أسفر عن 286 حالة اعتقال و5 حالات وفاة.

وتضمن التقرير إشارات لتقارير منظمات حقوق الإنسان دولية تفيد تعرض السجناء الشيعة في سجون البحرين للتعذيب والمضايقة وسوء المعاملة من قبل حراس السجن بسبب انتماءهم الديني، كما اشتكى ممثلو المجتمع الشيعي مما قالوا إنه تمييز في التوظيف الحكومي والتعليم والنظام القضائي. كما واصلت محطة التلفزيون التي تديرها الحكومة البحرينية بث خطبة الجمعة من المساجد السننية الكبيرة، لكنها لم تبث خطب المساجد الشيعية.

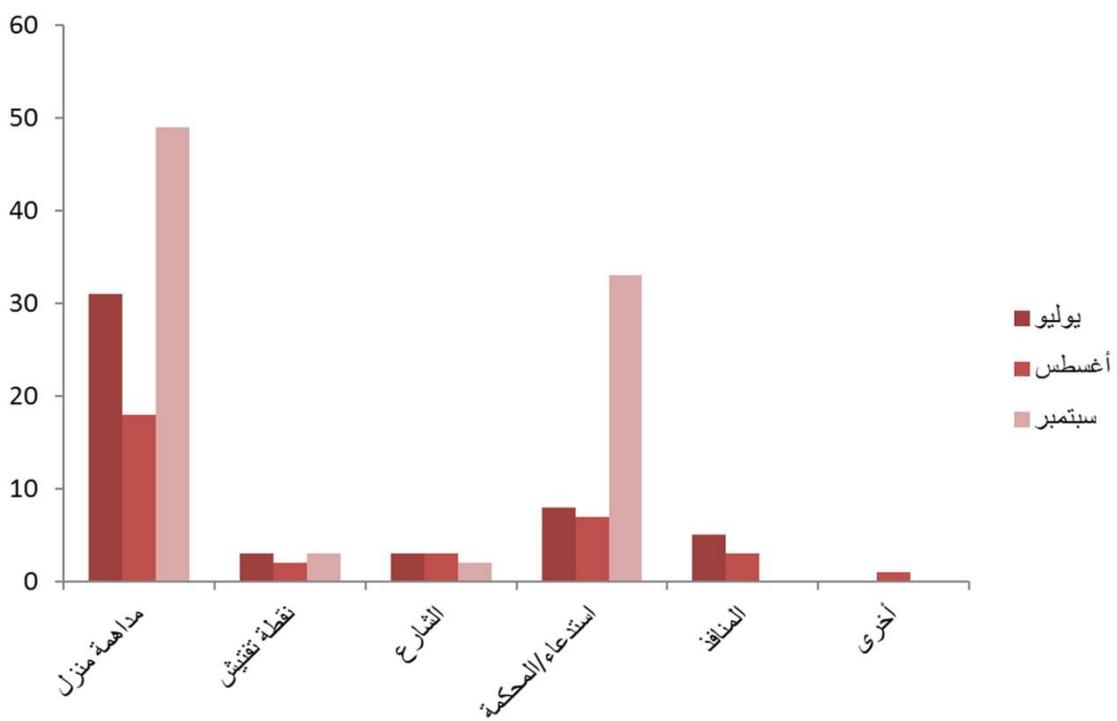
وتطرق التقرير إلى عملية التجنيس حيث يذكر النشطاء أن عملية التجنيس تفضل المتقدمين السنة، وقالوا إن الحكومة استمرت في تجنيد السنة من دول أخرى ومنحتهم الجنسية والسكن. وأشار التقرير أيضاً إلى إفادات نشطاء حقوق الإنسان التي أكدت وجود تمييز ضد الشيعة حتى في التعليم، حيث تضمنت الأسئلة في مقابلات اللجان للمنح الدراسية الجامعية أسئلة تتعلق بالوضع السياسي في البلاد لاستشفاف وجهات نظر الطلاب السياسية والخلفية العائلية .

المحطة الثالثة

1 يوليو – 30 سبتمبر

السلطة تمعن في الاعتقالات التعسفية

خلال الربع الثالث من العام 2018 (1 يوليو – 30 سبتمبر) اعتقلت السلطة في البحرين 171 مواطنًا من بينهم 12 طفل لم تتعدى أعمارهم الـ 18 عامًا. وكانت 72% من هذه الاعتقالات تمت بشكل تعسفي من خلال مدهامات غير قانونية للمنازل فجراً، واعتقال البعض من نقاط العبور (المطار، جسر الملك فهد) أو نقاط التفتيش. كما تم اعتقال بعضهم من الشارع حيث يتم ملاحقة بعض المتظاهرين أثناء خروج المسيرات اليومية أو ملاحقة المطلوبين المتوارين عن أعين منتسبي وزارة الداخلية لتحاشي الاعتقال.



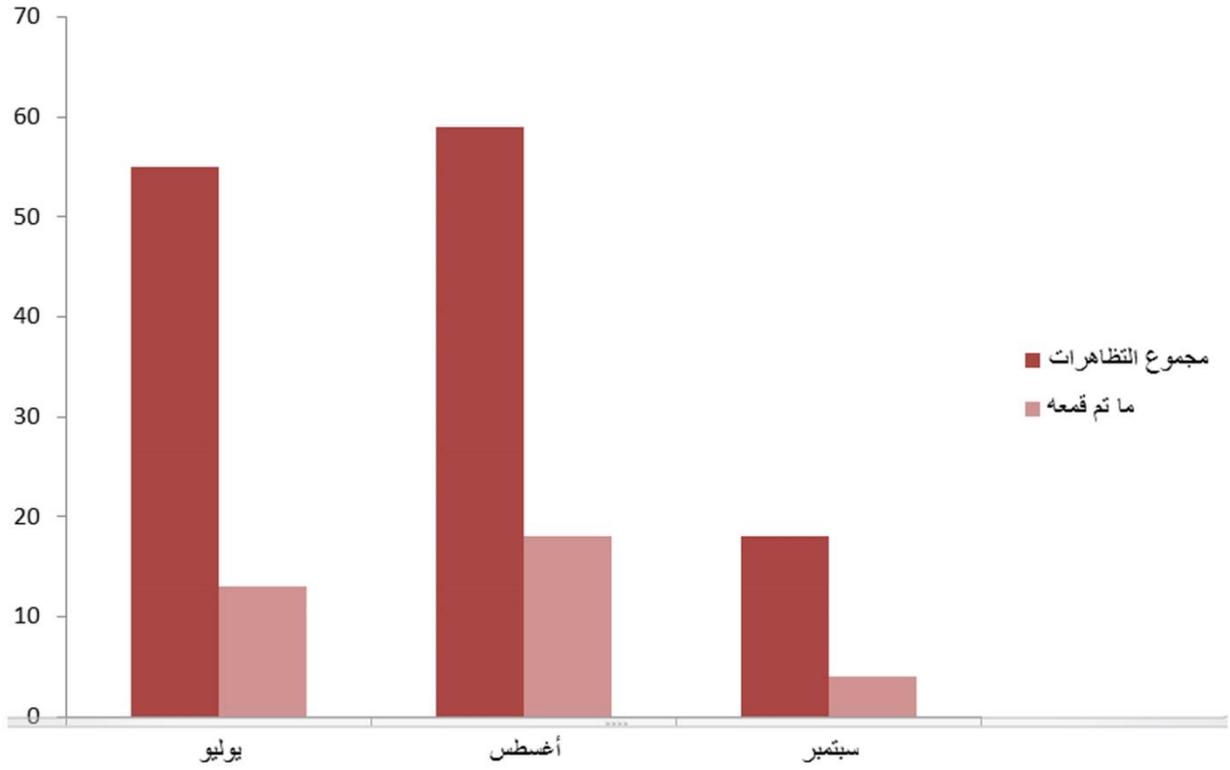
ويتضح من الرسم البياني وعلى مدى شهور الربع الثالث من العام 2018 بأن الاعتقالات التعسفية عبر مدهمة المنازل فجراً دون إبراز أمر بالقبض أو حتى ما يثبت وجود إذن قانوني بالتفتيش هي المنهجية السائدة التي يستخدمها مأموري القبض الذين عادةً ما يخلفون دماراً وفوضى بعد عمليات التفتيش التي يقومون بها .

ومن بين من تم اعتقالهم 4 خطباء شيعة هم الشيخ ياسين الجمري، وهاني البناء، ومجيد السهلاوي، والسيد كامل الهاشمي وذلك إثر خطب ألقوها في موسم عاشوراء اعتبرت السلطة تحريضاً على الكراهية. كما تم استدعاء 8 آخرين والتحقيق معهم حول الخطابات التي تناولوا فيها قضايا تاريخية منذ أكثر من 1000 سنة. واعتقلت السلطة أيضاً 27 مواطناً أدوا صلاة جامعة في العاصمة المنامة والذي اعتبرته السلطة تجمهراً غير مرخص لا سيما وأن السلطة قد أصدرت سابقاً قراراً يمنع التجمهر دون ترخيص رسمي وفي العاصمة المنامة على وجه الخصوص .

انطلاق 221 تظاهرة سلمية، والسلطة قمعت 14% منها

رصد فريق "مركز البحرين لحقوق الإنسان" انطلاق 132 مسيرة سلمية خلال الفترة الممتدة بين 1 يوليو و 30 سبتمبر 2018، غير أن الأجهزة الأمنية قمعت 35 مسيرة منها باستخدام الغازات المسيلة للدموع .

ويوضح الرسم البياني التالي تفاصيل إحصاءات المسيرات خلال الأشهر الثلاثة:



على الرغم من الإجازة القضائية الحكم على 39 مواطن في 15 قضية

خلال الربع الثاني من العام 2018 (1 يوليو – 30 سبتمبر)، حكمت محاكم البحرين (الابتدائية، الاستئنافية، التمييز) ضد 39 مواطناً بالسجن لسنوات يصل مجموعها لـ 254 سنة، في 15 قضية متعلقة بالوضع الحقوقي والسياسي المتردي في البلاد. ومجموع غرامات يقدر بـ 200 ألف دينار بحريني. وكانت المحكمة قد أصدرت حكماً بالسجن المؤبد ضد مواطناً واحداً في قضية الإنضمام لائتلاف 14 فبراير، بينما أصدرت حكماً بإسقاط جنسية 3 مواطنين في القضية ذاتها. علماً بأن هذه الفترة تقع ضمن الإجازة القضائية للمحاكم البحرينية والتي تقل فيها عادةً الأحكام القضائية.

التضييق على الطائفة الشيعية مستمر

* هدم مسجد العلويات للمرة الثانية

قامت الأجهزة الأمنية في يوم الثلاثاء 7 أغسطس 2018 بهدم أساسات مسجد العلويات ببلدة الزنج وللمرة الثانية، بعد هدمه في فترة السلامة الوطنية «الطوارئ» في مارس 2011 ضمن الحملة الشرسة التي شنتها الأجهزة الأمنية ضدّ عدة مساجد تخص الطائفة الشيعية.

ونشر نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي صور توضح قيام جرّافة تابعة إلى وزارة الداخلية بهدم قاعدة أنشأها الأهالي لمسجد العلويات بمنطقة الزنج

وسور كانوا قد أنشأوه بشكل مؤقت ضمن مساعي لإعادة بنائه.



* محاربة مظاهر عاشوراء

أصدر "مركز البحرين لحقوق الإنسان" في سبتمبر 2018 تقريراً حول ما رصده فريق التوثيق للانتهاكات التي تتعرض لها مظاهر الشيعة للاحتفال بموسم عاشوراء¹⁵ ، والذي يعتبر استهدافاً لحرية الدين والمعتقد. حيث عمدت السلطات الأمنية إلى إزالة اللافتات العاشورائية من 9 مناطق من مناطق البحرينية مما حدى بالأهالي لمواجهة ذلك الأمر الذي أدى لإصابة عدد من

الشباب الذين تصدو لعملية إزالة اللافتات، وحققت مع تسعة خطباء ومنشدين اثنين واعتقلت 4 خطباء وضيقت على العزاء المركزي الذي يقام سنوياً في مدينة حمد في يوم الرابع من شهر محرم .



وقد اعتاد البحرينيون الشيعة إحياء ذكرى مقتل الإمام الثالث الحسين بن علي بن أبي طالب في كل عام بنشر اللافتات وإبراز مظاهر الحزن والحداد، غير أن السلطة ومنذ العام 2011 عمدت إلى استهداف هذه المظاهر والتضييق عليها بشكل واضح. وبدأت السلطات الأمنية بانتزاع اللافتات العاشورائية منذ 11 سبتمبر وصرحت بلدية المنطقة الشمالية بأنها ستتعامل مع ما اعتبرته إعلانات مخالفة وفقاً للقانون. وفي يوم السبت الموافق لـ 15 سبتمبر أقدمت السلطات الأمنية على إزالة اللافتات والمظاهر العاشورائية من قرية المالكية ما

أدى لحدوث مشادات كلامية ومواجهات بين الأهالي وقوات الشرطة. واستخدمت الشرطة الطلقات الرشية (الشوزن) لتفريق المحتجين ما أدى لإصابة عدد من الشباب بشظايا متفرقة في أنحاء جسمهم .



وفي يوم الأربعاء الموافق لـ 12 سبتمبر ، استدعت وزارة الداخلية الخطيب سيد محيي الدين المشعل للتحقيق في مركز مدينة حمد الجنوبي، حيث تم التحقيق معه حول محتوى إحدى خطبه الدينية، وأفرجت عنه فيما بعد. وفي 14 سبتمبر استدعت كل من الخطيب علي الجفيري، ومحمد الشيخ المعروف بالـ(كراني) وحققت معهما قبل أن تفرج عنهما لاحقاً، وفي 15 سبتمبر تم استدعاء الخطيب منير المعتوق للتحقيق، كما استدعت الشرطة الخطيبين هاني البناء وياسين الجميري قبل أن تصدر قراراً باعتقالهم لعرضهم على

النيابة العامة، وفي يوم الإثنين الموافق لـ 17 سبتمبر استدعت الشرطة كل من الخطيب مهدي الكرزكاني ووالسيد صادق الغريفي والمنشدين سيد حسين المالكي ومهدي سهوان في خطوات متسارعة اعتبرها المتابعون تضيقاً ممنهجاً على حرية التعبير والمعتقد .

وفي يوم الجمعة الموافق لـ 14 سبتمبر ، توجهت السلطات الأمنية لمنظمي العزاء المركزي بمدينة حمد لمطالبتهم بإزالة صور الشيخ عيسى أحمد قاسم الذي أسقطت الحكومة جنسيته قبل عامين .

واعتبر مركز البحرين لحقوق الإنسان بأن هذه الممارسات الممنهجة تضيقاً على حقوق الطائفة الشيعية التي كفلتها لهم العهود والمواثيق الدولية لا سيما تلك التي تؤكد على وجوب ضمان حرية الدين والمعتقد كما جاء في المادة 18 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

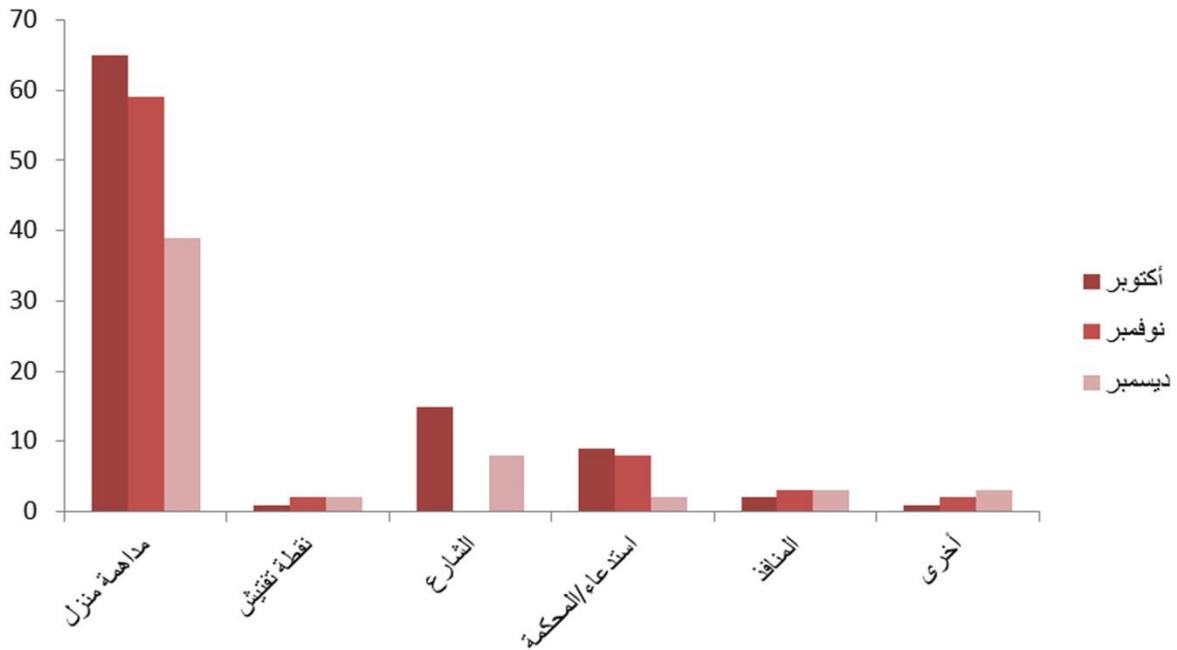
المحطة الرابعة

1 أكتوبر – 30 ديسمبر



الاعتقالات التعسفية، منهجية السلطة لتكميم الأفواه

خلال الربع الرابع من العام 2018 (1 أكتوبر – 31 ديسمبر) اعتقلت السلطة في البحرين 242 مواطناً من بينهم 27 طفل لم تتعدى أعمارهم الـ 18 عامًا و 6 سيدات. وكانت 92% من هذه الاعتقالات تمت بشكل تعسفي من خلال مدهمات غير قانونية للمنازل فجراً، واعتقال البعض من نقاط العبور (المطار، جسر الملك فهد) أو نقاط التفتيش. كما تم اعتقال بعضهم من الشارع حيث يتم ملاحقة بعض المتظاهرين أثناء خروج المسيرات اليومية أو ملاحقة المطلوبين المتوارين عن أعين منتسبي وزارة الداخلية لتحاشي الاعتقال.



ويتضح من الرسم البياني وعلى مدى شهور الربع الرابع من العام 2018 بأن الاعتقالات التعسفية عبر مدهمة المنازل فجراً دون إبراز أمر بالقبض أو حتى ما يثبت وجود إذن قانوني بالتفتيش هي المنهجية السائدة التي يستخدمها مأموري القبض الذين عادةً ما يخلفون دماراً وفوضى بعد عمليات التفتيش التي يقومون بها.

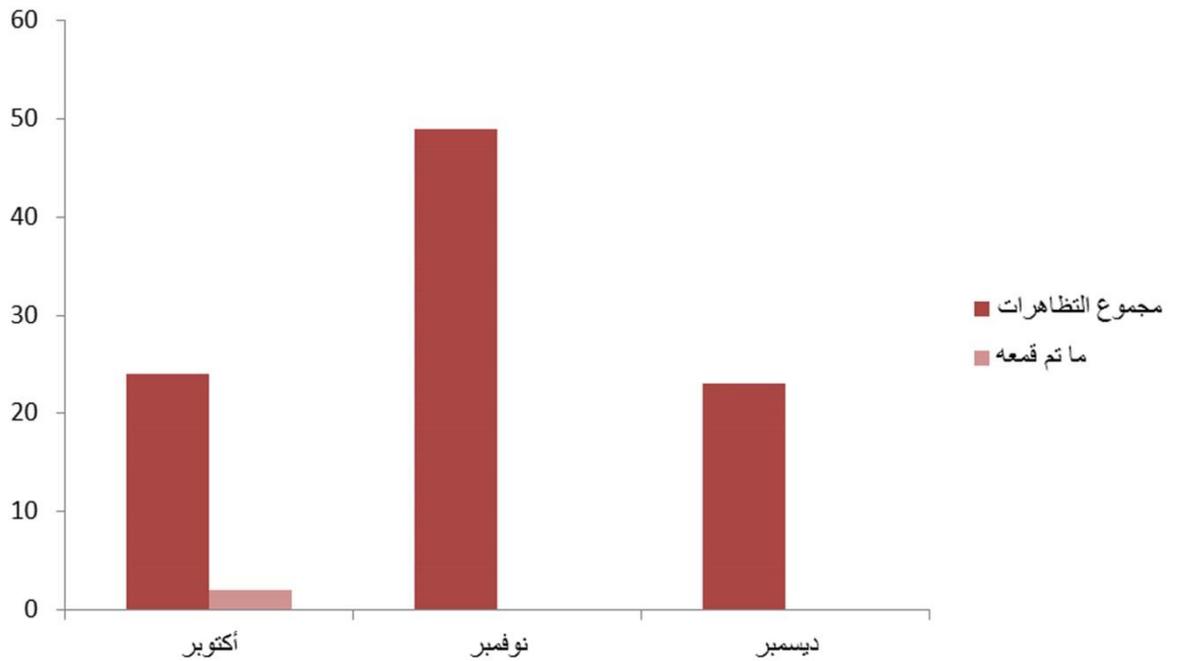
ومن بين من تم اعتقالهم خطيبين شيعة هم أحمد المصلي، وعبدالمحسن الجمري وذلك إثر تناولهم لبعض الروايات التاريخية اعتبرتها السلطة اعتداء على رموز طائفة. كما تم استدعاء الشيخ منير المعتوق والتحقيق معه في قضايا تتعلق بممارسة حقه في التعبير عن الرأي وتداول الأفكار.

وفي 13 نوفمبر اعتقلت منتسبي الأجهزة الأمنية النائب السابق عن كتلة الوفاق علي العشيرى بعد إعلانه مقاطعة الانتخابات النيابية من خلال تغريدة له نشرها عبر حسابه في موقع التواصل الاجتماعي تويتر. وكان العشيرى قد نشر عبر حسابه عبارة قال فيها: ما زال البعض يسأل هل ستصوّت في الانتخابات؟ وكأنهم لا يعيشون ولا يتابعون الوضع السياسي المتأزم في البحرين، أنا مواطن بحريني محروم من حقوقى السياسية والمدنية، لذلك أنا وعائلى سوف نقاطع الانتخابات النيابية والبلدية ولا لقانون العزل السياسي. واستدعت النيابة العامة العشيرى وحققت معته وأمرت بحبسه بعد أن وجهت له تهمة الإخلال بحرية الاستفتاء والتشويش على العملية الانتخابية.

انطلاق 96 تظاهرة سلمية والسلطة تتجاهل المتظاهرين

رصد فريق "مركز البحرين لحقوق الإنسان" انطلاق 96 مسيرة سلمية خلال الفترة الممتدة بين 1 أكتوبر و 31 ديسمبر 2018، غير أن الأجهزة الأمنية قمعت مسيرتين منها فقط، بينما لوحظ تجاهل الأجهزة الأمنية للمسيرات السلمية والمتظاهرين.

ويوضح الرسم البياني التالي تفاصيل إحصاءات المسيرات خلال الأشهر الثلاثة:



القضاء يواصل أحكامه التعسفية ضد المواطنين

خلال الربع الرابع من العام 2018، حكمت محاكم البحرين (الابتدائية، الاستئناف، التمييز) ضد 253 مواطن بالسجن لسنوات يصل مجموعها لـ 2732 سنة، في 36 قضية متعلقة بالوضع الحقوقي والسياسي المتردي في البلاد. ومجموع غرامات يتجاوز 4 ملايين دينار بحريني. وكانت المحكمة قد أصدرت حكماً بالسجن المؤبد ضد 52 مواطن، بينما أصدرت حكماً بإسقاط جنسية 75 مواطن وإعدام 7 مواطنين وأيدت إعدام آخرين.

* الحكم بالمؤبد على الشيخ علي سلمان في قضية التخابر مع قطر¹⁶

حكمت محكمة الاستئناف العليا في البحرين على النائب السابق وأمين عام أكبر جمعية شيعية معارضة الشيخ علي سلمان بالسجن المؤبد بتهمة "التخابر مع قطر وتسليم أسرار دفاعية" على الرغم من الحكم ببرائته سابقاً. وتجاهل القاضي جميع الأدلة التي تثبت براءة سلمان وتدل على كيدية التهمة الموجهة له. الأمر الذي يعتبره المتابعين للوضع الحقوقي في البحرين بأنه انتقام واضح من عمل سلمان السياسي السلمي.

* التمييز تؤيد سجن الحقوقي نبيل رجب 5 سنوات¹⁷

رفضت محكمة التمييز الطعن المقدم من رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب على حكم بسجنه 5 سنوات بتهمة متعلقة بممارسته لحقه المشروع

في التعبير عن الرأي وتداول الأفكار والأخبار. وقضت محكمة أول درجة بالسجن 5 سنوات على رجب، وأمرت المحكمة بنشر الحكم بإحدى الصحف الرسمية على نفقته، فطعن على الحكم بالاستئناف التي حكمت بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف، فطعن على الحكم بالتمييز وحكمت المحكمة برفض الطعن وتأييد الحكم.

السلطة تحرم منتسبي الجمعيات السياسية من ممارسة العمل السياسي المنظم

حيث صدر عن ملك البحرين في 3 ديسمبر أمراً ملكياً بتعديل الأمر الملكي السابق الذي يحدد ضوابط تعيين أعضاء مجلس الشورى فكانت الإضافة تقضي بحرمان المنتسبين لأي جمعية سياسية من التعيين كأعضاء في مجلس الشورى والذ عادة ما يكون أعضائه مختارين من الحكومة.

النشطاء المضيق عليهم داخلياً يحصدون جوائز عالمية

* ترشيح الإعلامي البحريني والمعتقل سابقاً أحمد رضي لنيل جائزة

'غيرموكانو' لحرية الصحافة

وجّهت لجنة دعم الصحفيين في البحرين¹⁸ كتاباً إلى الـ"يونسكو" رشّحت فيه الإعلامي البحريني الممنوع من السفر والمعتقل سابقاً أحمد رضي لنيل جائزة

غيرموكانو" لحرية الصحافة. وتهدف هذه الجائزة العالمية لحرية الصحافة، " إلى تكريم شخص أو منظمة أو مؤسسة لقاء تقديم إسهام مرموق في الدفاع عن حرية الصحافة أو تعزيزها في أية بقعة من بقاع العالم، لا سيما إذا انطوى ذلك على مخاطرة. تجدر الإشارة إلى أن الإعلامي البحريني أحمد رضي اعتُقل على خلفية أدائه واجبه الإعلامي في ممارسة حرية الرأي والتعبير والاستقصاء الصحفي.

*** بلدية باريس تمنح رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب لقب "مواطن شرف" ¹⁹**

جدّدت رئيسة بلدية مدينة باريس آن هيدالغو دعمها لرئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، الحقوقي المعتقل منذ 2016 نبيل رجب ومنحته لقب "مواطن شرف". ونشرت هيدالغو تغريدة على حسابها في تويتر قالت فيها «عشيّة صدور حكم محكمة التمييز في البحرين، أجدّد دعوي الكامل للمدافع عن حقوق الإنسان نبيل رجب ومواطن الشرف لمدينة باريس المعتقل منذ 2016»، مشيرة إلى أنّه سيتمّ رفع صورته في المدينة. وأوضحت أن البلدية منحت رجب هذا اللقب نظير نضاله دفاعاً عن حقوق الإنسانية.

* الناشطة جلييلة السلطان تحصد جائزة ماري هتود فوتزل لحقوق

الإنسان والنقابات²⁰

قرّر المجلس التنفيذي للتعليم الدولي منح الناشطة التربوية جلييلة السلطان جائزة ماري هتود فوتزل لدورها الحقوقي البارز في مجال تعزيز التعليم للجميع. وأشارت منظمة التعليم الدولي في تقرير لها إلى أنّ النقابية والناشطة جلييلة السلطان اعتقلت العام 2011 على خلفية نشاطها عبر جمعية المعلمين التي حلّتها السلطة لاحقاً ولكن السلطان تحدت القيود وواصلت الدفاع عن حقوق المعلمين والطلبة في البحرين. وأشارت المنظمة لشهادة منظمة العفو الدولية في العام 2012 للسلطان بالكفاح الذي قدمته من أجل الحرية والعدالة .

الخلاصة

يسعى "مركز البحرين لحقوق الإنسان" إلى توثيق الأحداث المنتهكة لحقوق الإنسان في البحرين. فعام 2018 كان حافلاً بالأحداث التي ضربت عرض الحائط القوانين والاتفاقيات الدولية المكرسة للحقوق الأساسية. وكان ذلك من خلال إسقاط جنسيات عدد كبير من المواطنين والاعتقالات التعسفية المرافقة لمحاكمات غير عادلة، بالإضافة إلى التضييق الديني والمواجهة على أساس الطائفة التي تعرضت له الطائفة الشيعية. كذلك منعت السلطات أي تعبير سلمي في المظاهرات أو الانتساب إلى جمعيات سياسية أو مدنية. في المقابل، حصل عدد من الناشطين في المجال الحقوقي، الصحفي، والنقابي في البحرين على جوائز عالمية تكريماً لدورهم البارز في الدفاع عن حقوق الإنسانية.

التوصيات

تلخيصاً لتوصياته على مدى العام، يدعو "مركز البحرين لحقوق الإنسان" المجتمع الدولي وحلفاء البحرين للضغط على حكومة البحرين من أجل التالي:

* التوقيع والانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، وإيقاف تنفيذ أحكام الإعدام. بالإضافة إلى إلغاء القوانين التي لا تلتقي مع هذا البرتوكول.

* حماية حرية العبادة لجميع الناس في مملكة البحرين.

* مواصلة حث حكومة البحرين على الإلتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

* السعي بكل الوسائل القانونية والسياسية للضغط على حكومة البحرين لمكافحة ومنع الانتهاكات لحقوق الإنسان والإفراج عن سجناء الرأي وتعويض الضحايا.

* حث حكومة البحرين إلى إلغاء التعديل على قانون القضاء العسكري، وإعادة القانون لحالته السابقة التي تمنع محكمة المدنيين في محاكم عسكرية.

* توفير الضمانات الأساسية لكافة المتهمين في المحاكم العسكرية من المدنيين وإعادة المحاكمات في محاكم مدنية مع تمكين المحامين.

* الإفراج الفوري وغير المشروط عن كافة الإعلاميين ومعتقلي الرأي الذين تفرضوا للاعتقال نتيجة تعبيرهم عن آرائهم في مجال الصحافة والإعلام.

* نلتمس من الأمين العام للأمم المتحدة أن يمارس دور في حث حكومة البحرين لإصلاح المنظومة القضائية.

المصادر والمراجع:

1. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
<https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CCPR.aspx>
2. AMNESTY :BAHRAIN: FURTHER INFORMATION: BAHRAINI MAN'S DEATH SENTENCE UPHELD ON APPEAL: MAHER ABBAS AHMAD, 18 MAY 2017
<https://www.amnesty.org/en/documents/mde11/6276/2017/en/>
3. أخبار الخليج: الإعدام لاثنتين والمؤبد لـ19 وإسقاط الجنسية عن 48 مدانا، 1 فبراير 2018
<http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1108041>
4. بالتفاصيل.. «الاستئناف العسكرية» تؤيد أحكام الاعدام للمدانيين بالشروع في قتل القائد العام، الأيام، 21 فبراير 2018
<https://www.alayam.com/online/local/712400/News.html>
5. فرانس 24: محكمة التمييز البحرينية تؤيد سحب الجنسية من الشيخ عيسى قاسم، 29 يناير 2018
<http://cutt.us/eMLdX>
6. رويترز: صحيفة: محكمة استئناف بحرينية تؤيد حل جمعية الوفاق الشيعية، 22 سبتمبر 2016
<https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN11S1QB>
7. رويترز: البحرين تتخذ خطوات لحل جماعة معارضة رئيسية، 6 مارس 2017
<https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN16D1FA?sp=true>
8. الأيام: "النيابي" يصوّت عليه في جلسته اليوم و«التشريعية» توصي بالموافقة، 20 فبراير 2018
<https://www.alayam.com/alayam/first/712128/News.html>
9. هيئة التشريع والرأي القانوني: قانون الاجانب (الهجرة والاقامة) 1965
<http://www.legalaffairs.gov.bh/LegislationSearchDetails.aspx?id=2138#.XMgATn4whD8>
10. هيومن رايتس ووتش: البحرين ترحل المزيد من مواطنيها، 4 فبراير 2018
<https://www.hrw.org/ar/news/2018/02/04/314608>

11. رويترز: محام: محكمة التمييز بالبحرين تؤيد حكما بسجن الناشط نبيل رجب، 31 ديسمبر 2018

<https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN1OU09X>

12. Amnesty, Bahrain: Citizenship of 115 people revoked in 'ludicrous' mass trial, 16 May 2018

<https://www.amnesty.org/en/latest/news/2018/05/bahrain-citizenship-of-115-people-revoked-in-ludicrous-mass-trial/>

13. موقع وزارة الخارجية الأميركية

<https://www.state.gov/>

14. المرجع نفسه

15. مركز البحرين لحقوق الإنسان: البحرين: السلطة تعتقل خطيبين وتحارب الشعائر الدينية في عاشوراء، 17 سبتمبر 2017

<http://www.bahrainrights.org/ar/node/9053>

16. رويترز: وكالة: تأييد الحكم بالسجن المؤبد على قيادات معارضة في البحرين، 28 يناير 2019

<https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN1PM0TY>

17. رويترز: محام: محكمة التمييز بالبحرين تؤيد حكما بسجن الناشط نبيل رجب، 31 ديسمبر 2018

<https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN1OU09X>

18. لجنة دعم الصحفيين: أحمد رضي، مرشح لجنة دعم الصحفيين لنيل جائزة اليونسكو، 14 فبراير 2018

<http://journalistsupport.net/article.php?id=375993>

19. فرانس 24: مدينة باريس تمنح الناشط البحريني المحتجز نبيل رجب لقب "مواطن شرف"، 7 يونيو 2018

<http://cutt.us/D97Ub>

20. صحيفة أوال: جلييلة السلطان تحوز على جائزة ماري هاتوود فيترال للحقوق الإنسانية والنقابية، 20 أكتوبر 2018

<http://cutt.us/etTcH>

